"رصد واقع العدالة والمنظومة القضائية بعد الحرب في قطاع غزة"

إعداد الباحثة/

فاتن لولو

إشراف/

ماجد العاروري

متابعة ومراجعة/

صابرين ابو لبدة

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 5

مقدمة 7

منهجية التقرير 8

القسم الأول: واقع المحاكم بعد الحرب 10

أولا: استمرارية عمل المحاكم النظامية وأداؤها في ظل الظروف الاستثنائية 10

1. الأضرار المادية والبنية التحتية 10

2. أوضاع الملفات والسجلات القضائية 10

3. الأثر على الموارد البشرية 11

4. الأوضاع المالية والإدارية 11

5. واقع العمل القضائي الحالي 11

6. الخطط البديلة لاستئناف العمل القضائي 11

7. التقديرات المالية لإعادة الإعمار 12

8. أوضاع مقرات المجلس الأعلى للقضاء 12

ثانيا: استمرارية عمل المحاكم الشرعية وأداؤها في ظل الظروف الاستثنائية 14

1. واقع العمل في المحاكم الشرعية خلال مراحل النزاع والتهدئة 14

2. حالة مقرات المحاكم الشرعية وتأثير العدوان عليها 15

3. التدمير والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية القضائية الشرعية: 16

4. ولويات القضاء الشرعي خلال فترة العدوان الشامل 17

5. نقاط العمل الحالية للمحاكم الشرعية وتوزيعها الجغرافي في ظل الظروف الاستثنائية 20

6. التوزيع والحالة الراهنة لأبرز المحاكم: 20

7. الدلالات القانونية والإنسانية لهذا الواقع: 21
8. الوضع الراهن لمقرات المحاكم الشرعية وآثار التدمير والنهب والحرق 21
9. النتائج القانونية والإنسانية الخطيرة: 22
10. الاحتياجات الضرورية لإنجاح عمل القضاء الشرعي خلال الفترة المقبلة: 22
القسم الثاني: واقع عمل النيابات بعد الحرب 25
1. أثر الحرب على القدرة الوظيفية والمؤسسية للنيابة العامة 25
2. التحديات الاجرائية والامنية واللوجستية 25
3. الإمكانيات والحلول لاعادة دور النيابة 26
4. متطلبات تعزيز دور النيابة العامة 26
القسم الثالث: الواقع القانوني والمادي لنقابة المحامين بعد العدوان 27
أولاً: نقابة المحامين الفلسطينيين (النظاميين) 27
1. الأضرار المادية الجسيمة 27
2. الأرشيف والوثائق والسجلات 27
3. الخسائر البشرية الكارثية في صفوف المهنة 28
4. الخدمات الحالية التي تقدمها النقابة رغم الظروف الاستثنائية 28
5. الاحتياجات العاجلة والضرورية للمرحلة الراهنة 29
ثالثاً: نقابة المحامين الشرعيين 30
1. تأثير العدوان على التنظيم المهني واستمرارية العمل 30
2. فقدان الملفات والأرشفة 30

3. الأضرار المادية واللوجستية 31
4. الخسائر البشرية 31
5. التأثير على المحامين ومكاتبهم 31
6. الاحتياجات المرحلية للعودة للعمل 32
القسم الرابع : واقع الشرطة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون 33
أولا: واقع العمل الشرطي بعد الحرب 33
1. المراكز الشرطية المتاحة حاليًا 33
2. التوقيف والإجراءات القانونية 34
3. حالة الملفات والسجلات 34
4. الاحتياجات الحالية لقطاع الشرطة 34
ثانيا: واقع الشرطة المجتمعية 35
1. آليات العمل والتنسيق المجتمعي خلال الحرب 35
2. إعادة تنظيم وتوحيد العمل خلال فترة الهدنة 35
3. طبيعة الشكاوى والقضايا التي تعالجها الشرطة المجتمعية 35
4. الإحالات القضائية ونطاق الاختصاص 36
5. تفعيل دائرة الأسرة والطفولة 36
6. الاحتياجات والتحديات 36
النتائج والتوصيات 37
اولاً: النتائج 37
ثانياً: التوصيات 39

الملخص التنفيذي

أدى العدوان الإسـرائيلي الشـامل على قطاع غزة، الذي امتد من أكتوبر 2023 حتى وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، إلى تدمير منهجي وشـبه كامل للبنية التحتية القضـائية والأمنية. أحدث هذا التدمير أزمة هيكلية غير مسـبوقة في قدرة منظومة العدالة على أداء وظائفها الأسـاسـية في حماية الحقوق وتطبيق سيادة القانون.

تعرضـت غالبية مقرات المحاكم النظامية والشـرعية، النيابات العامة، مراكز الشـرطة، ومقرات نقابات المحامين إلى الهدم الكلي أو الجسـيم، أو النهب المنظم، أو الحرق المتعمد، أو أصـبحت خارج نطاق الوصول بسبب السيطرة العسكرية، خاصة في شمال غزة ورفح وأجزاء من خان يونس. لم يبقَ سوى عدد محدود للغاية من المقرات قابلة للتشغيل الجزئي والمؤقت.

أفضـى الدمار إلى فقدان شبه كامل للأرشيف الورقي في معظم المؤسسات، بينما تم الحفاظ على نسب متفاوتة من الأرشـيف الإلكتروني (تصـل في بعض الحالات إلى 90%)، إلا أن هذه النسـب لا تكفي لاستعادة الوضع السابق بسرعة أو بكفاءة.

شـهدت الكوادر القانونية والقضـائية خسـائر بشـرية فادحة، حيث استشـهد 28 فرداً من الجهاز القضـائي النظامي (10 قضـاة و18 موظفاً)، و244 محامياً من نقابة المحامين النظاميين (نسبة تزيد عن 4.7% من إجمالي الأعضـاء)، وما لا يقل عن 100 عضـو من نقابة المحامين الشرعيين. كما نزح بشكل دائم أو شبه دائم أكثر من 80% من القضاة والموظفين في بعض القطاعات.

أظهر القضـاء الشرعي قدرة استثنائية على الصـمود والاستمرار في تقديم الخدمات، حيث أنجز أكثر من 81 ألف معاملة توثيقية وإدارية خلال النصـف الأول من عام 2025 عبر نقاط عمل مؤقتة وآليات ميدانية مرنة. في المقابل، عانت المحاكم النظامية والنيابات العامة شللاً شبه تام، واقتصر نشاطها على بعض الإجراءات المستعجلة جداً.

انهارت منظومة إنفاذ القانون الجنائي بشكل شبه كامل، حيث تم تقليص مراكز الشرطة التقليدية إلى ستة مراكز بديلة فقط بإمكانيات ضـعيفة للغاية. برزت الشـرطة المجتمعية كعامل اسـتقرار نسـبي مهم في معالجة النزاعات الأسرية والبسيطة، لكنها لا تستطيع تعويض غياب المنظومة الرسمية الجنائية.

تفاقمت معاناة الفئات الأكثر هشـاشـة (النسـاء، الأطفال، الأرامل، اليتامى، أسـر الشـهداء والمفقودين) بشكل كبير، حيث واجهت صـعوبات بالغة في إثبات واسـتيفاء حقوقها الأسـاسـية في مجالات الوصـاية، الحضانة، النفقة، الإرث، وإثبات الزواج والطلاق والوفاة.

تتطلب إعادة بناء منظومة العدالة احتياجات مالية ولوجستية هائلة، حيث تقدر تكلفة إعادة إعمار المحاكم النظامية وحدها بحوالي 35 مليون دولار أمريكي، وخسائر نقابة المحامين النظاميين بحوالي 7 ملايين دولار. تشمل الاحتياجات الماسة: مقرات بديلة، أنظمة طاقة شمسية، أجهزة حاسوب، مركبات، إنترنت مستقر، دعم مالي تشغيلي منتظم، وبرامج دعم نفسي وتأهيل للكوادر.

إعادة بناء منظومة العدالة في قطاع غزة ليست مجرد عملية ترميم مادي، بل تمثل ضرورة وطنية واستراتيجية للحفاظ على النسيج الاجتماعي، منع الفوضى القانونية، حماية الفئات الأكثر ضعفاً، واستعادة الحد الأدنى من الثقة في المؤسسات القانونية والقضائية. يتطلب تحقيق ذلك تدخلاً وطنياً ودولياً عاجلاً ومنسقاً يجمع بين الدعم المالي الكبير، الدعم التقني واللوجستي، الحماية الأمنية، والدعم النفسي–الاجتماعي للكوادر، في إطار استراتيجية وطنية شاملة لإعادة الإعمار القضائي والقانوني.

مقدمة

أدت الحرب الأخيرة على قطاع غزة إلى إحداث دمار هائل وشـــامل يمتد إلى مختلف جوانب الحياة المدنية، ولم يسلم قطاع العدالة من هذه التداعيات الجسيمة والمدمرة، إذ تعرض لضربات مباشرة وغير مباشرة أثرت تأثيراً عميقاً ومستداماً على قدرته على أداء مهامه الأساسية في حماية الحقوق الأساسية، وضمان سيادة القانون، وتحقيق العدالة للمواطنين. فقد رافقت العمليات العسكرية تدميراً ممنهجاً ومتعمداً للبنية التحتية القضـائية، بما في ذلك المحاكم والنيابات العامة ومقرات الشـرطة، إلى جانب اسـتهداف الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع، مما أدى إلى تعطيل كامل للإجراءات القضائية وتقييد الوصول إلى العدالة في ظروف إنسـانية وأمنية معقدة ومسـتعصـية، في انتهاك صـارخ للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وقد تأثرت الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما النساء والأطفال والأسر المتضررة، بصورة بالغة الشدة، حيث واجهت عقبات هائلة ومضاعفة في الحصول على حقوقها القانونية الأساسية، وسط تدمير شامل للبنية التحتية القضـــائية وغياب الحماية المجتمعية والأمنية، مما أدى إلى تفاقم حالات الانتهاكات القانونية والاجتماعية الموجهة ضدهم، وتعزيز التمييز والإقصاء في الوصول إلى العدالة، في مخالفة لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي تكفل حماية الفئات الضعيفة.

وفي مرحلة ما بعد الحرب، برزت تحديات غير مسـبوقة ومسـتعصـية أمام منظومة العدالة، تمثلت في شلل شبه كامل للعمل القضائي، وفقدان أو تلف أعداد هائلة من الملفات الورقية والرقمية، ونزوح نسبة كبيرة من القضـــاة والموظفين، بالإضـــافة إلى تزايد الاحتياجات القانونية الملحة للمواطنين في مجالات الأحوال الشخصية، والحقوق المدنية، والمسائل الجزائية، في ظل غياب أو محدودية الأطر المؤسسية القادرة على تقديم اسـتجابة فعالة وسـريعة. وقد أسـفر هذا الواقع عن فجوة متفاقمة ومقلقة بين الحاجة المجتمعية المتزايدة إلى العدالة كحق أساسي، والقدرة الفعلية لمؤسساتها على الوفاء بدورها الدستوري والقانوني، مما يهدد استقرار النسيج الاجتماعي والقانوني في القطاع.

ينطلق هذا التقرير من الحاجة الملحة والمبررة إلى تشخيص دقيق لواقع قطاع العدالة في قطاع غزة بعد الحرب، ورصد مستجداته الراهنة، وتحليل التحديات الجوهرية التي تواجه مكوناته المتنوعة، بما في ذلك المحاكم النظامية والشرعية، والنيابات العامة، ونقابات المحامين، والشرطة والأجهزة المسؤولة عن إنفاذ القانون، وأثر تعطيلها على الحقوق الأساسية، خاصة حق النساء والفئات الأكثر هشاشة في الحصول على الحماية القانونية والوصول الفعال إلى العدالة، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

منهجية التقرير

اســتند التقرير إلى منهجية ميدانية وتحليلية دقيقة لتقييم واقع منظومة العدالة في قطاع غزة بعد الحرب، مع التركيز الخاص على المحاكم النظامية والشــرعية، والنيابات العامة، ونقابات المحامين، وأجهزة إنفاذ القانون .واعتمد التقرير على مقابلات فردية وجماعية معمقة مع قضـــاة، ونواب عامين، ومحامين، بالإضـافة إلى الإحصـاءات والبيانات الرسـمية المتعلقة بالكوادر البشـرية، والملفات القضـائية، ومسـتوى الأضرار المادية، وعدد القضايا والمعاملات المنجزة، لضمان شمولية التحليل وموضوعيته.

صورة عامة حول واقع عمل المحاكم والنيابات والنقابات

أولاً: الخسائر البشرية في قطاع العدالة

يوضح الجدول التالي حجم الاستهداف الذي تعرضت له الكوادر القانونية والقضائية:

الفئة	عدد الشهداء	ملاحظات إضافية
الجهاز القضائي النظامي	28	تشمل 10 قضاة و18 موظفاً.
نقابة المحامين النظاميين	244	تشـــمل (121 مزاولاً، 42 غير مزاول، 70 متدرباً، 11 متقاعداً).
نقابة المحامين الشرعيين	100	تشمل 3 موظفين إداريين.
إجمالي النزوح	80%	نسبة القضاة والموظفين الذين نزحوا من منازلهم.

ثالثاً: التقديرات المالية والاحتياجات العاجلة

يلخص الجدول التالي المبالغ المرصودة لإعادة الإعمار والاحتياجات التشغيلية:

المؤسسة	حالة المقرات	عدد نقاط العمل الحالية	ملاحظات إضافية
المحاكم النظامية	تدمير كامل لـ (قصر العدل، مجمع خانيونس، مجمع رفح، مجمع الشمال). أضرار جزئية في مجمع دير البلح.	نقطة واحدة (دير البلح).	نقطة واحدة (دير البلح).

المحاكم الشرعية	4 مقرات هدم كلي، 3 أضـــرار جزئية، 2 في منـاطق محظورة، وجميع المقرات تعرضـــت للنهب.	6 نقاط (3 شمال، 3 جنوب).	6 نقاط (3 شـــمال، 3 جنوب).
نقابـة المحـامين النظاميين	تدمير المقر الرئيسي بغزة (90%)، تدمير مقر خانيونس كلياً، وهدم مقر رفح المستأجر.	قـدرة تشـــغيليـة محدودة.	قدرة تشغيلية محدودة.
الشرطة (محافظة غزة)	تدمير كامل لجميع المراكز التقليدية وســجلات الورق.	6 مراكز بـديلـة مؤقتة.	6 مراكز بديلة مؤقتة.

رابعاً: الأداء التشغيلي (نموذج القضاء الشرعي)

يمثل هذا الجدول قدرة المنظومة على العمل في ظل الحرب (النصف الأول من 2025):

نوع المعاملة / الإجراء	العدد المنجز	التوزيع الجغرافي
إجمالي المعاملات التوثيقية	81,019	موزعة عبر نقاط العمل المؤقتة.
الحجج والمعاملات المسجلة	56,868	28,168 شمالاً، 28,700 جنوباً.
قضايا إلكترونية مسجلة	6,027	1,913 شمالاً، 4,114 جنوباً.
دعاوى وقرارات طارئة	478	تشمل المحاكم العليا والاستئناف والابتدائية

خامساً: حالة الأرشيف والبيانات

يوضح الجدول مدى نجاح المؤسسات في الحفاظ على سجلاتها:

المؤسسة	نسبة استعادة الأرشيف الإلكتروني	حالة الأرشيف الورقي
المحاكم النظامية	90% للقضايا بعد 2008	فقدان الغالبية (حرق/نهب) عدا دير البلح.
نقابة المحامين النظاميين	90%	تدمير كامل.
نقابة المحامين الشرعيين	90% بعد الهدنة الأولى	فقدان السيرفرات في المرحلة الأولى
الشرطة	محفوظ بالكامل إلكترونياً	فقدان السجلات الورقية في محافظة غزة.

القسم الأول: واقع المحاكم بعد الحرب

أولا: استمرارية عمل المحاكم النظامية وأداؤها في ظل الظروف الاستثنائية

أدت الحرب الإسـرائيلية على قطاع غزة إلى **شـلل شـبه تام** في عمل المحاكم النظامية، نتيجة **التدمير** المنهجي والواســـع النطاق الذي طال البنية التحتية القضـــائية والمقرات الرســـمية والمقدرات الفنية واللوجسـتية، إلى جانب الاسـتهداف المباشـر وغير المباشـر للكوادر القضـائية والإدارية، على غرار ما تعرض له المواطنون المدنيون عموماً في القطاع. وقد أدى ذلك إلى انهيار جوهري في قدرة الســـلطة القضـائية على أداء وظائفها الأسـاسـية، مما أفضـى إلى تعطيل كامل لانتظام سـير العدالة، في انتهاك صارخ لمبادئ سيادة القانون وحق الوصول إلى العدالة المكفول دولياً.

1. **الأضرار المادية والبنية التحتية**

تعرضـــت مقرات المحاكم النظامية في مختلف محافظات قطاع غزة إلى **تدمير كلي أو شـــبه كلي**، بناءً على ما ورد في كتاب المجلس الاعلى للقضاء بغزة، على النحو التالي[1]:

- **تدمير كامل** لقصر العدل في مدينة الزهراء.
- **تدمير كامل** لمجمع محاكم خان يونس، مصحوباً بنهب وحرق محتوياته.
- **تدمير كامل** لمجمع محاكم رفح ومجمع محاكم شـــمال غزة، مع بقاء هذه المواقع غير قابلة للوصول حالياً بسبب وقوعها ضمن مناطق سيطرة قوات الاحتلال.
- **تعرض مجمع محاكم دير البلح لأضرار جزئية**، وظل المقر القضائي الوحيد المستخدم، حيث تم الحفاظ على الملفات الورقية وتأمينها فيه.

2. **أوضاع الملفات والسجلات القضائية**

أدى الدمار إلى فقدان غالبية الملفات الورقية في المحاكم النظامية، إما بحرقها أو سرقتها أو بقائها تحت الأنقاض، باســتثناء تلك المحفوظة في محكمة دير البلح، في المقابل، تشــير البيانات إلى أن أكثر من (90%) من القضـــايا المقيدة بعد عام (2008) قد تم أرشـــفتها إلكترونياً وحفظها في أماكن آمنة، مما يشكل ركيزة أساسية لأي خطة مستقبلية لاستئناف العمل القضائي بوسائل بديلة[2].

[1] المعلومات والاستفسارات حول واقع المحاكم بعد الحرب، مراسلة للهيئة الاهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال موجهة من المجلس الأعلى للقضاء-غزة، تقرير احصائي عن واقع المحاكم في قطاع غزة، 21 نوفمبر 2025.
[2] المجلس الأعلى للقضاء، المرجع نفسه.

وأفاد محامون بفقدان كامل لملفات موكليهم، بما في ذلك ملفات قضـــايا منظورة أمام المحاكم بمختلف درجاتها، وسـندات رسـمية وتنفيذية، جراء تدمير المكاتب القانونية وحرقها أو نهبها، في غياب أي نظام أرشفة ورقي أو إلكتروني بديل. وأكدوا أن هذا الواقع ينذر بتكدس غير مسبوق في القضايا عند استئناف العمل القضائي، مع صعوبة بالغة في إعادة بناء المسار الإجرائي للعديد من الدعاوى.[3]

3. الأثر على الموارد البشرية

تضرر الجهاز القضائي بشكل بالغ على صعيد الموارد البشرية، حيث[4]:

- نزح أكثر من (80%) من القضاة والموظفين نزوحاً دائماً من منازلهم.
- تعرضت نحو (65%) من منازلهم للتدمير الكلي، إضافة إلى تضرر منازل (262) موظفاً تضرراً جزئياً.
- انخفض عدد القضاة من (90) قاضياً قبل الحرب إلى(80) بعدها.
- انخفض عدد الموظفين من (392) موظفاً قبل الحرب إلى (374) بعدها.
- ارتقى (10) قضاة و(18) موظفاً شهداء، ليبلغ إجمالي شهداء الجهاز القضائي (28) شهيداً.

4. الأوضاع المالية والإدارية

واجه القضـاة والموظفون أوضـاعاً معيشـية شـديدة الصـعوبة، حيث تلقوا سـلف رواتب بواقع (18) مرة، تراوحت قيمة الدفعة الواحدة بين (800) و(1500) شـيكل، بمتوسـط يقارب (1000) شـيكل للسـلفة الواحدة[5]. كما تعاني المحاكم من صـعوبات بالغة في الاتصـالات الإدارية والتنسـيق المؤسـسـي، مما زاد من تعقيد إدارة العمل القضائي في ظل حالة الطوارئ.

5. واقع العمل القضائي الحالي

بعد انتهاء الحرب، وفي منتصـف شـهر ديسـمبر للعام (2025) بدأت المحاكم في اسـتعادة عملها تدريجياً، حيث تم افتتاح مقر محكمة دير البلح الذي يغطي جميع الاختصاصات الجغرافية في المنطقة. وقد تم تشكيل هيئة البداية وهيئة الاستئناف، بالإضافة إلى تعيين أربعة قضاة في محكمة الصلح، حيث يتم حالياً النظر في طلبات الكفالة، القضايا الحقوقية والتنفيذية، وطلبات فسخ حكم المحكمين[6].

---

[3] مقابلة اجراها الباحث/ محمود العجرمي مع د. احمد الجبالي "محامي". 2025.
[4] المعلومات والاستفسارات حول واقع المحاكم بعد الحرب، المرجع نفسه.
[5] المعلومات والاستفسارات حول واقع المحاكم بعد الحرب، المرجع نفسه.
[6] مقابلة أجرتها الباحثة/فاتن لولو مع د. زياد ثابت "مسؤول مجمع المحاكم في دير البلح"

كما تم تنظيم السجلات القضائية لكافة محاكم غزة بشكل منتظم حسب الاختصاص، لتسهيل نقلها لاحقاً إلى مقرات جديدة. وفي الوقت الحالي، هناك جهود مستمرة لفتح مقرات إضافية للمحكمة في مدينة غزة، بما يضمن توسيع الوصول إلى العدالة وتحسين سير العمل القضائي بعد الظروف الاستثنائية التي شهدها القطاع.[7]

يمتلك المجلس الأعلى خطة بديلة لإعادة العمل القضـــائي يمكن البدء بها في حال تثبت الهدنة، حيث تضمن المرحلة الأولى (التوقيفات، الكفالات، القضاء المستعجل، قضاء التسوية، القضاء الإداري، نظر ملفات القضايا الجنائية، ...إلخ)[8].

6. التقديرات المالية لإعادة الإعمار

تشـــير التقديرات الأولية إلى أن التكلفة الإجمالية لإعادة بناء مقرات المحاكم النظامية في كل محافظة تُقدّر بنحو (35) مليون دولار أمريكي[9].

7. أوضاع مقرات المجلس الأعلى للقضاء

تضرّرت جميع مقرات المجلس الأعلى للقضاء النظامي، وعددها خمسة مقرات، على النحو الآتي[10]:

- قصر العدل – مدينة الزهراء: هدم كامل.
- مجمع محاكم شمال غزة – جباليا النزلة: هدم كامل.
- مجمع محاكم دير البلح: أضرار جزئية.
- مجمع محاكم خانيونس: تدمير كامل.
- مجمع محاكم رفح – خربة العدس: هدم كامل.

8. الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل القضائي

تواجه عودة العمل إلى ســياقه الطبيعي العديد من المعوقات والصـــعوبات، أبرزها اعتياد مســألة انفراد محكمة واحدة بالاختصـاص المكاني، ما يحد من قدرة المواطنين على الوصـول إلى الخدمات القضـائية بسـهولة، كما يشـكل الوصـول إلى مقر المحكمة تحدياً كبيراً، خاصـة مع اقتصـار الأمر على حضـور الموظفين والقضاة المقيمين في مدينة دير البلح أو النازحين إليها[11].

---

[7] مقابلة مع د. زياد ثابت، المرجع نفسه.
[8] المعلومات والاستفسارات حول واقع المحاكم بعد الحرب، المرجع نفسه.
[9] المعلومات والاستفسارات حول واقع المحاكم بعد الحرب، المرجع نفسه.
[10] المعلومات والاستفسارات حول واقع المحاكم بعد الحرب، المرجع نفسه.
[11] مقابلة أجراها الباحث/ محمود العجرمي مع أحمد بركة، " موظف قسم الحقوق"، 2025.

إضافة إلى ذلك، فإن المواصلات في معظم المناطق تعاني من ظروف قاسية تهدد كرامة المواطنين، ما يضطر الكثيرين إلى السير على الأقدام لمسافات طويلة للوصول إلى المحكمة في شوارع بنيتها التحتية متهالكة. إضـــافة لذلك، يتحمل المواطنون أعباء مالية وزمنية كبيرة، إذ يســـتغرق الوصـــول إلى مقر المحكمة خلال ساعات الدوام الرسمية وقتاً طويلاً وتكلفة مادية قد تكون باهظة.[12]

كما تواجه السلطة القضائية والمحامون عدة عراقيل إضافية تعيق ممارسة العمل القانوني بشكل طبيعي، من بينها:[13]

- أزمة التبليغات وصـــعوبة معرفة أماكن تواجد أطراف النزاع، خاصـــة في الأزقة والمخيمات المزدحمة.
- غياب عمل الشـرطة القضـائية بشـكل فعال، ما يضـعف دورها في تسـهيل سـير الإجراءات القانونية وحماية الأطراف والقضاة.
- غياب قوة التنفيذ الجبري، حيث لا يتم تنفيذ الأحكام القضـــائية بالقوة، مما يؤدي إلى تعطيل تطبيق القانون.
- أزمة السيولة النقدية التي تحد من قدرة المحاميين على تغطية متطلبات العمل.
- غياب المؤسسات العامة الأساسية مثل الطابو، المرور، وزارة المالية، وزارة الأشغال، والبلديات، مما يعقد الإجراءات القانونية.
- غياب دور النيابة العامة في التوقيف والإشراف على السجون، ما يعيق متابعة القضايا الجنائية وسير العدالة.
- غياب المؤسسات المصرفية مثل سلطة النقد وبنك فلسطين وقطع التواصل بين المؤسسات المصرفية، ما يعرقل المعاملات المالية المرتبطة بالقضايا القانونية.
- نقص المكاتب، الأجهزة، القرطاسية، والكهرباء، بالإضافة إلى انعدام الدخل لدى المحاميين، ما يصـــعب عليهم تغطية مصـــاريف المواصـــلات وطباعة العرائض وغيرها من متطلبات العمل الأساسية.

[12] مقابلة مع أحمد بركة، المرجع نفسه.
[13] مقابلة اجراها الباحث محمود العجرمي مع المحامي علاء أبو جبل. 2025.

ثانيا: استمرارية عمل المحاكم الشرعية وأداؤها في ظل الظروف الاستثنائية

استمرت **المحاكم الشرعية** في قطاع غزة بممارسة اختصاصاتها وتقديم خدماتها القضائية والإدارية دون انقطاع منذ اللحظة الأولى للعدوان، مؤكدةً بذلك التزامها الدستوري والقانوني بحماية الحقوق والمصالح المشروعة للأفراد والأسر في ظل أشد الظروف قسوة.

مع اندلاع الحرب، اتخذت المحاكم الشرعية تدابير استثنائية عاجلة شملت[14]:

- تكليف الموظفين بإنجاز المعاملات الطارئة والضرورية.
- التنسيق المباشر مع معبر رفح البري لتيسير سفر القاصرين وتأمين مصالحهم القانونية والإنسانية.

ومع استمرار العدوان وطول أمده، عمدت المحاكم الشرعية إلى إنشاء نقاط عمل مؤقتة منتشرة في جميع محافظات قطاع غزة، لضمان استمرارية تقديم الخدمات القضائية الشرعية، حيث أنجزت كافة أنواع المعاملات الإدارية والتوثيقية (منها عقود الزواج، الطلاق، الرجعة، الحجج الشرعية، إثبات الوفاة، الوصايا، وغيرها)[15]، فيما استثنت الدعاوى القضائية المتنازعة والإجراءات التنفيذية، وذلك صوناً للسلم الأهلي والأمن المجتمعي وحفاظاً على النسيج الاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية.

خلال النصف الأول من عام 2025، تم إنجاز **(81,019) معاملة**[16] في ظروف بالغة الصعوبة، شملت:

- حرب إبادة جماعية وتدمير ممنهج للبنية التحتية.
- سياسة تجويع متعمدة ونقص حاد في الموارد الأساسية.
- تدنٍ شديد في مستوى الرواتب والإمكانيات اللوجستية.

إن هذا الأداء يعكس قدرة المؤسسات على الصمود، ويؤكد دور المحاكم الشرعية كخط دفاع أول عن الحقوق الأسرية والشخصية، وحماية الفئات الأضعف (خاصة القاصرين والأرامل واليتامى)، في مواجهة محاولات تقويض النظام القانوني والاجتماعي الفلسطيني.

1. واقع العمل في المحاكم الشرعية خلال مراحل النزاع والتهدئة

لم تتوقف **المحاكم الشرعية** في قطاع غزة عن أداء واجباتها القانونية والإنسانية منذ السابع من أكتوبر 2023، تاريخ بدء العدوان الإسرائيلي الشامل، بل اعتمدت آليات عمل بديلة ومرنة لضمان استمرارية

[14] مقابلة مع المحامي علاء أبو جبل، المرجع نفسه.
[15] تقرير واقع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة، السلطة القضائية، الإدارة العامة للمحاكم الشرعية، 2025.
[16] احصائيات المجلس الأعلى للقضاء، غزة، 2025.

تقديم الخدمات القضائية الشرعية في أصعب الظروف، وذلك حفاظاً على الحقوق الشخصية والأسرية للمواطنين، وصوناً للنظام العام والمصلحة العليا للمجتمع[17].

خلال الفترة الأولى من العدوان (منذ 7 أكتوبر 2023): تم اعتماد إجراءات استثنائية عاجلة شملت:

- إنجاز المعاملات الطارئة والضرورية (عقود الزواج، معاملات السفر للعمل والعلاج، إثبات الوفيات والحجج الشرعية).
- تنفيذ بعض المعاملات من منازل القضاة أو أماكن آمنة نسبياً، مع التركيز على الحفاظ على السرية والموثوقية القانونية للوثائق.
- التنسيق الميداني لتيسير إجراءات السفر والتنقل الإنساني، خاصة للقاصرين والأسر المعنية.

مع مطلع عام 2024: استجابةً لتفاقم الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في ظل النزوح الجماعي والتدمير الواسع، باشرت المحاكم الشرعية فتح **نقاط عمل رسمية مؤقتة** في مناطق متعددة من القطاع، لتغطية الخدمات الشرعية الأساسية، مع الالتزام بمعايير السلامة والكفاءة القضائية رغم الإمكانيات المحدودة للغاية[18].

بعد إعلان وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025: مع دخول اتفاق التهدئة الشامل حيز التنفيذ (الذي تم التوصل إليه برعاية دولية وتوقيعه في شرم الشيخ)، شرعت المحاكم الشرعية فوراً في إعادة فتح **مقراتها الرسمية المتاحة** وإعادة ترتيب أوضاع العمل فيها، وذلك لاستئناف النشاط القضائي الكامل تدريجياً، مع الأولوية لمعالجة التراكم الكبير في المعاملات، وتلبية الطلب المتزايد على خدمات التوثيق والإثباتات الشرعية (خاصة في قضايا الوصاية، الحضانة، الميراث، إثبات الزواج والطلاق، والتخارج الإرثي)[19] الناجمة عن الخسائر البشرية الهائلة خلال سنوات العدوان.

بهذا، تؤكد المحاكم الشرعية في قطاع غزة مكانتها كركيزة أساسية من ركائز النظام القانوني الفلسطيني، قادرة على التكيف مع أقسى التحديات مع الحفاظ على استقلاليتها ونزاهتها وفعاليتها في خدمة الشعب.

2. حالة مقرات المحاكم الشرعية وتأثير العدوان عليها

يبلغ إجمالي عدد **المحاكم الشرعية** في قطاع غزة **(13) محكمة**، وتشمل[20]:

---

[17] القاضي محمود فروخ خلال ورشة عمل نظمتها استقلال عن واقع قطاع العدالة بعد الحرب، 2025.
[18] القاضي محمود فروخ، المصدر نفسه.
[19] القاضي محمود فروخ، المصدر نفسه.
[20] تقرير واقع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

- المحكمة العليا الشرعية.
- محكمتي الاستئناف (غزة وخان يونس).
- (10) محاكم ابتدائية.

ويضـاف إليها **المجلس الأعلى للقضـاء الشـرعي** والدوائر الإدارية والفنية التابعة له، وتتوزع هذه الهياكل على **(11) مقراً** رئيسياً مخصصاً.

خلال فترة العدوان الشـــامل (منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025)، واصلت **(10) محاكم** عملها بنسبة تشغيل بلغت **(77%)** تقريباً، وهي موزعة كالتالي[21]:

- محكمة عليا شرعية واحدة.
- محكمتي استئناف.
- (7) محاكم ابتدائية.

تم ذلك من خلال اعتماد مقرات بديلة مؤقتة، ونقاط عمل ميدانية منتشـــرة، واســـتخدام الوســـائل التقنية الحديثة للتوثيق والتواصل والإنجاز عن بعد قدر الإمكان، في إطار استراتيجية استمرارية العمل القضائي رغم الظروف الاستثنائية.

3. التدمير والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية القضائية الشرعية:

- تعرضت **(4) مقرات** للهدم الكلي والتدمير المتعمد، وهي[22]:
  - مجمع الشيخ رضوان.
  - الشجاعية.
  - جباليا.
  - شرق خان يونس.
- لحقت أضرار جزئية بـ**(3) مقرات** أخرى، مما أدى إلى تعطيل جزئي للعمل فيها[23].
- يقع حالياً **(2) مقران** في مناطق شمال غزة ورفح ضمن ما يُعرف بـــ"الخط الأحمر" (المناطق المحظورة أو غير المحدد مصـيرها بعد التهدئة)، مما يحول دون الوصـول إليها أو تقييم حالتها بدقة[24].

[21] واقع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[22] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[23] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[24] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

- تم إنهاء عقد إيجار مقر واحد نتيجة الظروف الأمنية والحربية[25].
- تعرضت **جميع المقرات** –دون استثناء – لعمليات نهب وسرقة واسعة النطاق، أدت إلى فقدان معظم الأثاث، الأجهزة، السجلات الورقية، المعدات التقنية، والوثائق الأساسية، مما أفقد المؤسسة القضائية الشرعية معظم مقومات عملها اللوجستية والمادية[26].

إن هذا التدمير المنهجي للبنية التحتية القضائية الشرعية يشكل انتهاكاً خطيراً لمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المرافق القضائية والإدارية المدنية، وحق الشعوب تحت الاحتلال في الوصول إلى العدالة والحفاظ على نظامهم القانوني الوطني.

رغم ذلك، برزت قدرة المحاكم الشرعية على الاستمرار في أداءها لمهامها الأساسية (التوثيق الشرعي، حماية الحقوق الأسرية، إثبات الوفيات والزيجات والطلاقات) كدليل على استقلاليتها المؤسسية وتفاني كوادرها، ومساهمتها الفعالة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي في ظل محاولات تقويض الهيكل القانوني الفلسطيني.

مع دخول مرحلة ما بعد التهدئة، يصبح إعادة إعمار وتأهيل مقرات المحاكم الشرعية أولوية وطنية ملحة، لاستعادة القدرة الكاملة على تقديم الخدمات القضائية الشرعية، وحماية حقوق المواطنين – وخاصة الفئات الضعيفة – في ظل التراكم الهائل للقضايا الناجمة عن الخسائر البشرية والمادية الكبيرة.

4. أولويات القضاء الشرعي خلال فترة العدوان الشامل

اتخذ القضاء الشرعي في قطاع غزة، ممثلاً بالمحاكم الشرعية والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي، مجموعة من الأولويات الاستراتيجية والإنسانية العاجلة خلال فترة الحرب، بهدف حماية الحقوق الأسرية والشخصية، وتخفيف معاناة الأسر المتضررة، وتعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية غير المسبوقة[27].

الأولويات الرئيسية التي تم التركيز عليها:

1. **حماية حقوق أسر الشهداء والأرامل واليتامى** إعطاء الأولوية القصوى لإنجاز المعاملات المتعلقة بالشهداء وذويهم، وتشمل[28]:
    - حصر الإرث وتوزيعه.

[25] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[2626] تقرير واقع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[27] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، الإدارة العامة للمحاكم الشرعية، غزة، 2025.
[28] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

- تعيين الولاية والوصاية على القاصرين.
- إثبات الحضانة والترمّل.
- طلبات النفقة والإعالة .وذلك لتمكين الأسر من الوصول إلى الحقوق المالية والقانونية أمام الجهات الرسمية والمؤسسات الإغاثية.

2. **إنجاز عقود الزواج والطلاق والرجعة** استمرار توثيق عقود الزواج ومعاملات الطلاق بشكل عاجل، بهدف الحفاظ على الاستقرار الأسري، ومنع تفاقم النزاعات، وصون السلم الأهلي والأمن المجتمعي في ظل الضغوط النفسية والاجتماعية الشديدة[29].

3. **إثبات الوفاة وتسجيل الشهداء** التعاون مع وزارتي الصحة والداخلية لإصدار شهادات وفاة رسمية للشهداء، واستكمال قاعدة بيانات الشهداء الوطنية، تمهيداً لتمكين ذويهم من الحصول على التعويضات، المعاشات، المساعدات، وحقوق الإرث والضمان الاجتماعي[30].

4. **إصدار مشروحات المفقودين** تسهيل إجراءات إثبات فقدان الأشخاص الذين اختفوا أثناء العدوان ولم يُعلم مصيرهم، بهدف تخفيف معاناة الأسر – وخاصة النساء والأطفال – وتمكينهم من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة (وصاية، حضانة، إدارة أموال، إلخ)[31].

5. **تعزيز الإرشاد الأسري وتسوية الخلافات** تفعيل وتوسيع عمل الإرشاد الأسري، والتعاقد مع مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع تسوية النزاعات الأسرية خارج المحاكم، حفاظاً على وحدة الأسرة الفلسطينية وتقليلاً من التوترات الاجتماعية الناجمة عن الحرب[32].

الأرقام والإحصاءات البارزة خلال فترة العدوان

- **عدد القضايا المعروضة أمام المحاكم الشرعية** 152قضية موزعة كالتالي[33]:
  - شمال قطاع غزة: 84 قضية
  - جنوب قطاع غزة: 68 قضية وتوزعت كالتالي:
  - نفقة: 27 قضية.
  - نسب: 1 قضية.
  - مهر عاجل: 17 قضية.

[29] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[30] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[31] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[32] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[33] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

- مؤجل عاجل: 81 قضية.
- مأذونون: 26 قضية.

- **عدد الحجج والمعاملات التوثيقية المسجلة** 56,868 معاملة[34]:
  - شمال القطاع: 28,168 معاملة.
  - جنوب القطاع: 28,700 معاملة.
- **الدعاوى والقرارات القضائية الطارئة** 478 حالة[35]:
  - شمال القطاع: 305 حالات.
  - جنوب القطاع: 170 حالة وتوزعت حسب الجهة:
  - أمام المحكمة العليا الشرعية: 119 قضية.
  - أمام محكمة الاستئناف في غزة: 346 قضية.
  - أمام المحاكم الابتدائية: 13 قضية.
- **القضايا الإلكترونية المسجلة** 6,027 قضية[36]:
  - شمال القطاع: 1,913 قضية.
  - جنوب القطاع: 4,114 قضية.

إن هذه الأرقام، رغم محدودية الإمكانيات وتدمير البنية التحتية، تعكس التزاماً عميقاً من القضاء الشرعي بحماية الحقوق الأساسية للأفراد والأسر، وتؤكد أن الأولوية موجهة نحو[37]:

- دعم الفئات الأكثر تضرراً (أسر الشهداء، الأرامل، اليتامى، المفقودين).
- الحفاظ على تماسك النسيج الأسري والاجتماعي.
- توفير الوثائق القانونية اللازمة للوصول إلى الحقوق الإنسانية والمادية.

بهذا النهج، ساهم القضاء الشرعي في تعزيز الصمود المجتمعي، وأثبت أنه ليس مجرد جهاز قضائي، بل شريك أساسي في مواجهة آثار الحرب على المستوى الإنساني والقانوني والاجتماعي.

---

[34] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[35] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[36] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[37] مقابلة مع القاضي محمود فروخ، المصدر نفسه.

5. نقاط العمل الحالية للمحاكم الشرعية وتوزيعها الجغرافي في ظل الظروف الاستثنائية

خلال الفصـــل الأول من عام 2025، وبعد مرور أكثر من عام ونصـــف على بدء العدوان الشـــامل، اقتصـر عدد **نقاط العمل الفعلية** للمحاكم الشـرعية على **سـت نقاط** فقط، موزعة على (ثلاث نقاط عمل في شمال قطاع غزة، وثلاث نقاط عمل في جنوب قطاع غزة)[38].

تم اعتماد هذا التوزيع الجغرافي المحدود كإجراء اضطراري لضمان أدنى مستويات الاستمرارية في تقديم الخدمات القضـائية الشـرعية، في ظل التدمير الواسـع للمقرات الرسـمية، والقيود الأمنية الشـديدة، وانعدام السلامة في مناطق واسعة من القطاع.

6. التوزيع والحالة الراهنة لأبرز المحاكم[39]:

- **محكمة الوســـطى:** تنقلت عملياتها إلى نقطة عمل دير البلح، وهي النقطة الرئيســـية التي تُدار منها حالياً خدمات المحكمة في المنطقة الوســـطى، مع تغطية محافظة الوســـطى والمناطق المجاورة.
- **محكمة شـــرق خان يونس:** تعمل حالياً من نقطة عمل في رفح، وذلك بعد تدمير مقرها الأصلي شرق خان يونس، لتلبية احتياجات السكان في المناطق الجنوبية الشرقية والنازحين إلى رفح.
- **المحاكم المغلقة قسرياً:**
  - محكمة جباليا.
  - محكمة الشمال.

تم إغلاق هاتين المحكمتين إغلاقاً قسرياً نتيجة:

- الأوضاع الأمنية الخطيرة السائدة في محافظة شمال قطاع غزة.
- استمرار التواجد العسكري والقصف والمنع من الوصول إلى المنطقة.
- عدم إمكانية ضمان سلامة القضاة والموظفين والمتقاضين.

هذا الإغلاق القسري أدى إلى حرمان شريحة كبيرة من سكان شمال القطاع من الوصـول المباشـر إلى الخدمات القضـــائية الشـــرعية في مقراتهم المعتادة، مما زاد من الاعتماد على النقاط البديلة المحدودة أو على التنقل الخطر للوصول إلى نقاط العمل في مناطق أخرى.

---

[38] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

[39] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

7. الدلالات القانونية والإنسانية لهذا الواقع:

يشكل تقليص عدد نقاط العمل إلى ست نقاط فقط – رغم وجود 13 محكمة نظامية – دليلاً إضافياً على حجم الانتهاك الذي تعرضت له البنية التحتية القضائية الشرعية، وهو انتهاك يمس مبدأ حق الشعوب تحت الاحتلال في الوصول إلى العدالة وإلى مؤسساتها القضائية الوطنية.

في الوقت الراهن، يظل الوضع هشاً، ويبقى استمرار عمل هذه النقاط الست محاولات القضاء الشرعي على أداء دوره الأساسي في حماية الحقوق الأسرية والشخصية، وصون النظام القانوني الفلسطيني، حتى في أصعب الظروف.

8. الوضع الراهن لمقرات المحاكم الشرعية وآثار التدمير والنهب والحرق

تشير المعطيات المتوفرة إلى تدهور كارثي في البنية التحتية للمحاكم الشرعية في قطاع غزة، نتيجة الاستهداف المباشر والمتعمد خلال العدوان، إضافة إلى عمليات النهب والحرق اللاحقة، مما أدى إلى شلل شبه كامل للقدرة التشغيلية الرسمية لمعظم المحاكم.

أبرز المعطيات الراهنة[40]:

1. **مقر محكمة رفح** بات مصيره مجهولاً نتيجة العمليات العسكرية في المنطقة، وعدم إمكانية الوصول إليه أو تقييمه، مما يجعله خارج الخدمة فعلياً ويحول دون أي توقع باستئناف العمل فيه قريباً.
2. **المقر الوحيد القابل للعمل نسبياً**
   - **محكمة دير البلح هي المقر الوحيد الذي لم يتعرض للهدم الكلي**، ويُعد حالياً النقطة الرئيسية القابلة للتشغيل.
   - **جرى الانتقال إلى مقر صغير تابع لبلدية دير البلح** كحل مؤقت لتعزيز القدرة التشغيلية وتقليل الضغط على المقر الحالي.
3. **الهدم الكلي والتدمير المنهجي** تعرضت غالبية مقرات المحاكم الشرعية للهدم الكلي أو التدمير الجسيم، ومن أبرز المناطق المتضررة: (جباليا، النصيرات، شرق خان يونس، الشجاعية، الشيخ رضوان، رفح وغيرها) من المواقع التي أصبحت خارج الخدمة.

[40] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

4. **الحرق وفقدان الأرشـــيف** تعرضـــت عدة محاكم ومقرات لعمليات حرق متعمد أدت إلى فقدان الأرشـــيف الورقي والإلكتروني بالكامل أو جزئياً، ومن أبرزها: (محكمة خان يونس، محكمة شمال غزة، مقر العدل (المركزي أو الإداري)).
5. **النهب والسرقة المنظمة** تعرضت **جميع** منشآت المحاكم الشرعية – دون استثناء – لعمليات نهب واسعة النطاق، شملت بالأخص: (أجهزة الحاسوب والسيرفرات، المعدات المكتبية والتقنية، الأثاث والمستلزمات الأساسية) مما أفقد المؤسسة القضائية معظم أدوات العمل الحديثة، وأجبرها على الاعتماد على حلول بدائية أو مؤقتة في نقاط العمل المتبقية.

9. النتائج القانونية والإنسانية الخطيرة:

- تُشكل هذه الأعمال (التدمير المتعمد، الحرق، النهب، منع الوصول) انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنســـاني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي الممتلكات المدنية والمرافق القضائية والإدارية، وتمنع تدميرها أو الاستيلاء عليها إلا لأسباب عسكرية حتمية.
- يؤدي فقدان الأرشيف والوثائق إلى صعوبة إثبات الحقوق الأسرية والشخصية (زواج، طلاق، إرث، وصـــاية، حضـــانة، إثبات وفاة)، مما يهدد اســـتقرار آلاف الأســـر ويزيد من النزاعات المجتمعية.
- يعيق هذا الواقع قدرة القضاء الشرعي على أداء دوره في حماية الفئات الضعيفة (أسر الشهداء، الأرامل، اليتامى، المفقودين)، ويجعل الاعتماد على نقاط العمل المحدودة (ست نقاط فقط) غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

في الوقت الراهن يقتصـــر الوجود الفعال للقضـــاء الشـــرعي على نقطة عمل رئيســـية في دير البلح مع إمكانية انتقال محدود، وسط فقدان شبه كامل للبنية التحتية الرسمية في معظم المناطق .إن إعادة إعمار وتأهيل مقرات المحاكم الشرعية، واستعادة الأرشيف، وتوفير الحماية الأمنية للقضاة والموظفين، ودعم التحول الرقمي، أصبحت أولوية وطنية قصوى لاستعادة الحد الأدنى من الوصول إلى العدالة الشرعية، وحماية النظام القانوني الفلسطيني من الانهيار التام في قطاع غزة.

10. الاحتياجات الضرورية لإنجاح عمل القضاء الشرعي خلال الفترة المقبلة:

لإعادة بناء القدرة التشغيلية للمحاكم الشرعية في قطاع غزة، وتمكينها من استئناف أداء اختصاصاتها بشكل فعال ومستدام بعد الدمار الشامل والنهب المنظم، يتعين تلبية الاحتياجات التالية بشكل عاجل ومنظم[41]:

[41] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.

أولاً: على صعيد المقرات والمباني

- تخصيص موازنات كافية وفورية لأعمال الصيانة الشاملة والترميم الهيكلي والكهربائي والمائي للمقرات القائمة والقابلة للتشغيل (وبشكل أساسي مقر دير البلح والنقاط البديلة المحدودة).
- استئجار مقرات بديلة آمنة ومناسبة وظيفياً للمحاكم التي تعرضت للهدم الكلي أو الإغلاق القسري، مع مراعاة التوزيع الجغرافي المتوازن والوصول الآمن للمواطنين والكوادر.

ثانياً: على صعيد الموازنة والتمويل

- توفير موازنة طارئة أولية بقيمة (100,000) دولار أمريكي على الأقل لتغطية أعمال الصيانة والترميم الفوري، وشراء المعدات والأثاث الأساسي البديل بعد النهب الواسع.
- توفير موازنة تشغيلية شهرية مستدامة بقيمة (60,000) دولار أمريكي كحد أدنى، لتغطية:
  - الرواتب والمكافآت المنتظمة للقضاة والموظفين.
  - إيجار المقرات البديلة ونقاط العمل.
  - فواتير الكهرباء والإنترنت والوقود والمياه والصيانة الدورية.

ثالثاً: على صعيد الخدمات اللوجستية والطاقة والاتصال

- توفير عدد (2) مركبات حركة مجهزة لنقل القضاة والموظفين والوثائق بين النقاط المختلفة، مع مراعاة صعوبة التنقل والطرق المدمرة.
- توفير أنظمة طاقة شمسية كاملة (ألواح شمسية + بطاريات + محولات + لوازم التركيب) لجميع المقرات والنقاط العاملة، لضمان استمرارية العمل رغم انقطاع التيار الكهربائي المزمن.
- توفير مولدات كهربائية كافية مع مخزون وقود تشغيلي (سولار، بنزين، غاز) أو خطوط تغذية خارجية موثوقة كاحتياطي.
- توفير خدمة إنترنت عالية السرعة ومستقرة (يفضل اتصالاً لاسلكياً أو أليافاً إن أمكن) لتمكين:
  - أرشفة المعاملات إلكترونياً.
  - استرجاع البيانات عبر برنامج المحاكم الشرعية.
  - التواصل الإداري والقضائي عن بعد.

رابعاً: على صعيد الأجهزة والمعدات التقنية

- توفير (60) جهاز حاسوب مكتبي أو محمول مع شاشات ولوحات مفاتيح وفأرة وملحقاتها الأساسية.
- توفير (20) طابعة متعددة الوظائف (طباعة – تصوير – ماسح ضوئي) لدعم التوثيق اليومي.
- توفير (2) طابعة ملونة لإصدار الوثائق الرسمية ذات الطابع الملون (شهادات، قرارات، حجج).
- توفير معدات شبكات الإنترنت الكاملة (راوترات، سويتشات، كابلات، نقاط وصول لاسلكية) لتأسيس شبكة داخلية آمنة وفعالة في كل مقر.

خامساً: على صعيد الأثاث والتجهيزات المكتبية

- (25) مكتب قاضٍ (25) كرسي قاضٍ لتجهيز قاعات الجلسات والمكاتب القضائية.
- (100) كرسي انتظار لتجهيز مناطق انتظار المتقاضين والشهود.
- (15) مكتب مدير (15) كرسي مدير للمدراء الإداريين.
- (50) مكتب موظف (50) كرسي موظف لتجهيز مكاتب الكتاب والإداريين.
- (200) كرسي ديوان لتجهيز مكاتب الموظفين والأقسام الإدارية.
- (30) كرسي انتظار إضافي لقاعات الانتظار والممرات.

<u>الأثر الاستراتيجي المتوقع من تلبية هذه الاحتياجات:</u>

- توسيع نطاق التغطية الجغرافية وإعادة فتح محاكم مغلقة قسرياً.
- تسريع إنجاز المعاملات المتراكمة (إثبات وفيات، وصاية، حضانة، إرث، زواج، طلاق).
- استعادة الثقة في الجهاز القضائي الشرعي كضمانة للحقوق الأسرية والشخصية.
- تعزيز السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي من خلال توفير خدمات قضائية سريعة وموثوقة.

إن تنفيذ هذه الاحتياجات يمثل استثماراً وطنياً استراتيجياً في إعادة بناء مؤسسة أساسية من مؤسسات النظام القانوني الفلسطيني، ويُعد شرطاً لا غنى عنه لمنع انهيار المنظومة القضائية الشرعية وحماية حقوق مئات الآلاف من المواطنين في مرحلة إعادة الإعمار وما بعد التهدئة.

القسم الثاني: واقع عمل النيابات بعد الحرب

1. أثر الحرب على القدرة الوظيفية والمؤسسية للنيابة العامة

ان القدرة الفنية لأعضـــاء النيابة مرتفعة، حيث يتمتعون بالكفاءة للتعامل مع جميع أنواع الجرائم، إلا أن عدد أعضــاء النيابة الحالي على مســتوى قطاع غزة بعد الحرب حوالي (55) عضــوًا فقط[42]، وهو عدد يُعتبر غير كافٍ مقارنة بالكم الهائل من الشكاوى المتراكمة على مدار العامين الماضـيين، إلى أن العدد المطلوب لتعزيز الكادر البشري يصل تقريبًا إلى ضعف العدد الحالي أو أكثر.

فقد أدت الحرب إلى تدمير أو فقدان نصـــف المكونات الإدارية، بما في ذلك رؤســـاء الأقلام، وكتبة الضبط، والموظفين الآخرين، ما أثر سلبًا على انتظام سير العمل الإداري في النيابات.

وما تركته من أثرًا نفســيًا عميقًا على جميع منتســبي قطاع العدالة، الذين شــعروا بغياب القانون وانعدام الأمن المجتمعي، وهو ما أثر على قدرتهم على العمل بكفاءة منذ البداية[43].

2. التحديات الاجرائية والامنية واللوجستية

- غياب المقومات اللوجســـتية: معظم مقرات النيابة تم تدميرها أو نهب ممتلكاتها، ولا توجد تعليمات رسمية بالعودة للعمل بشكل كامل.
- نقص الكادر البشري: أعضاء النيابة الباقون غير كافيين لتغطية الاحتياجات اليومية.
- غياب الأمان الشخصي: عدم وجود حماية لأعضاء النيابة من أي اعتداء أو انتقام.
- انعدام الشرطة والقضاء: النيابة تعتمد على إحالات الشرطة والقضاء لإجراء التحقيقات، وغياب هذه الجهات أدى إلى توقف فعلي للعدالة الجنائية.

ويشار إلى أن الشكاوى، وإن قلّت خلال الحرب، ستزداد بسرعة مع استقرار الأوضاع، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الجسدية مثل القتل والاعتداء، والجرائم المالية مثل السرقات والاحتيال، التي شهدت تزايدًا كبيرًا خلال الحرب[44].

---

[42] مقابلة أجرتها الباحثة/ فاتن لولو مع وكيل نيابة.
[43] مقابلة مع وكيل نيابة، المصدر نفسه.
[44] مقابلة مع وكيل نيابة، المصدر نفسه.

3. الإمكانيات والحلول لاعادة دور النيابة

على الرغم من التحديات، تشير المعطيات إلى استعداد النيابة العامة لاستئناف العمل تدريجيًا، حتى في ظل الظروف الصـــعبة، مع إمكانية تســـيير العمل في المرحلة الأولى بالاعتماد على الكوادر المتبقية، شريطة توفير الحد الأدنى من المقومات الأساسية، وهي[45]:

- مقر مجهز بمكاتب وحواسيب وكهرباء.
- قرطاسية وأوراق وطاولات وكراسي.
- دعم الكوادر البشرية لتعويض النقص الحالي.
- توفير الأمان الوظيفي والشخصي لأعضاء النيابة وأسرهم.

كما أشـير إلى أن العدالة الشـخصـية والمجتمعية ضـرورية لضـمان تركيز أعضـاء النيابة على عملهم، وليس القلق بشأن حياتهم أو حياة أسرهم.

4. متطلبات تعزيز دور النيابة العامة

لا بد لتعزيز دور النيابة العمل على دعم برامج من شـــأنها ان تكون أداة في تفعيل دورها وتعزيزه تتمثل في[46]:

- **إعداد نفسي:** معالجة الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب.
- **تنشيط قانوني وفني:** إعادة تأهيل القدرات القانونية والفنية للأعضاء.
- **ضمان الأمن الشخصي:** حماية أعضاء النيابة من أي تهديد أو انتقام.
- **حفظ الكرامة والحقوق:** إعادة الرواتب وتأمين مساكن للأسر لتوفير بيئة مناسبة للعمل.

[45] واقع مجلس القضاء الشرعي بغزة، المصدر نفسه.
[46] مقابلة مع وكيل نيابة، المصدر نفسه.

القسم الثالث: الواقع القانوني والمادي لنقابة المحامين بعد العدوان

أولاً: نقابة المحامين الفلسطينيين (النظاميين)

1. الأضرار المادية الجسيمة

تعرضت ممتلكات نقابة المحامين الفلسطينيين لتدمير شبه كلي نتيجة القصف المباشر والمتكرر، وذلك على النحو التالي[47]:

- **المقر الرئيسي في مدينة غزة:** مكون من طابق أرضي وأربعة طوابق علوية، تعرض للقصف المباشر مرتين متتاليتين، مما أفضى إلى تدميره بنسبة تقارب (90%)، وفقدان جميع محتوياته بالكامل، بما في ذلك:
    - الأجهزة الحاسوبية والسيرفرات الرئيسية
    - الأثاث والمكاتب الإدارية
    - مكتبة النقابة القانونية التي تُقدر تكلفة تجهيزها وتأثيثها بحوالي 50,000 يورو
    - منظومة الطاقة الشمسية التي بلغت تكلفتها نحو 100,000 دولار أمريكي
- مقر خان يونس: مكون من ثلاثة طوابق، وقد تم تدميره تدميراً كاملاً بحيث لم يعد صالحاً لأي استخدام.
- مقر رفح: كان مقراً مستأجراً، وقد تم هدم العقار المستأجر بالكامل، واستُرد المقر بعد انتهاء عقد الإيجار.

وتُقدر الخسائر المادية الإجمالية الناجمة عن تدمير المباني والمنشآت والتجهيزات والمعدات والأثاث بحوالي سبعة ملايين دولار أمريكي (7,000,000 دولار أمريكي)[48]، وذلك وفقاً للتقديرات الأولية المعتمدة من مجلس النقابة.

2. الأرشيف والوثائق والسجلات

- تعرض الأرشيف الورقي للنقابة للتدمير الكامل، ولم ينجُ منه أي ملف أو وثيقة ورقية[49].

---

[47] مقابلة أجرتها الباحثة فاتن لولو مع الأستاذ مظهر الحسنات - عضو مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين، 2025.
[48] مقابلة مع الأستاذ مظهر الحسنات، المصدر نفسه.
[49] مقابلة مع الأستاذ مظهر الحسنات، المصدر نفسه.

- أما الأرشيف الإلكتروني، فقد تمكنت النقابة من استرجاع السيرفرات الرئيسية واستعادة ما نسبته حوالي (90%) من قاعدة البيانات والملفات الإلكترونية المتعلقة بالمحامين والعقود والمعاملات والسجلات الرسمية[50].

3. الخسائر البشرية الكارثية في صفوف المهنة

أعدت نقابة المحامين إحصائية دقيقة توثق حجم الاستهداف المباشر الذي تعرضت له المهنة، حيث بلغ عدد الشهداء من المحامين المسجلين في النقابة (244) شهيداً، موزعين على النحو التالي:

- (121) محامياً مزاولاً للمهنة.
- (42) محامياً غير مزاول.
- (70) محامياً متدرباً.
- (11) محامياً متقاعداً.

مع العلم أن العدد الإجمالي للمحامين المسجلين في سجلات النقابة قبل العدوان كان يقارب (5022) محامٍ.

هذا يعني أن نسبة الشهداء من مجموع المحامين تجاوزت (4.7%) من إجمالي أعضاء المهنة، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ أي نقابة محامين في العالم[51]، مما يشكل اعتداءً مباشراً ومنهجياً على حرية ممارسة المهنة القانونية وحق الدفاع المكفول دولياً.

4. الخدمات الحالية التي تقدمها النقابة رغم الظروف الاستثنائية

على الرغم من الدمار الشامل الذي لحق ببنيتها التحتية وفقدان معظم مقراتها وتجهيزاتها، استطاعت نقابة المحامين الفلسطينيين الحفاظ على استمرارية بعض الخدمات الأساسية والجوهرية التي تكتسب أهمية قانونية واجتماعية كبيرة، وهي[52]:

1. تصديق العقود وحفظ تسلسلها الزمني والقانوني تظل هذه الخدمة من أبرز الخدمات التي يثق بها المواطنون والجهات القضائية والإدارية، حيث تحافظ النقابة على دورها الرسمي في توثيق العقود وتأكيد تاريخها وصحتها، مما يمنحها قوة إثباتية قانونية مرموقة.

---

50 مقابلة مع الأستاذ مظهر الحسنات، المصدر نفسه.
51 مقابلة مع الأستاذ مظهر الحسنات، المصدر نفسه.
52 مقابلة مع الأستاذ مظهر الحسنات، المصدر نفسه.

2. تنظيم مهنة المحاماة والإشراف عليها استمرار ممارسة الاختصاصات التنظيمية المنوطة بالنقابة بموجب قانون المحاماة، بما في ذلك تسجيل المحامين، متابعة شؤون المتدربين، والبت في المخالفات التأديبية.

3. التوعية القانونية والمشاريع المجتمعية المحدودة تنفيذ بعض الأنشطة التوعوية والمشاريع ذات الصلة بحقوق الملكية والحقوق الأساسية، وفقاً للإمكانات المتاحة في ظل الظروف الأمنية واللوجستية الراهنة.

وتجدر الإشارة إلى أن النقابة تعمل حالياً بقدرة تشغيلية محدودة للغاية، مقيدة بالواقع الأمني والمادي السائد، ولا تعمل بكامل طاقتها السابقة.

5. الاحتياجات العاجلة والضرورية للمرحلة الراهنة

رغم وجود كادر إداري ومجلس نقابة منتخب يزاول مهامه، فإن النقابة تواجه تحديات وجودية تتطلب تدخلاً عاجلاً ودعماً مستداماً في المجالات التالية[53]:

1. توفير مقر دائم وملائم بعد فقدان جميع المقرات الرئيسية السابقة (غزة، خان يونس، ورفح) نتيجة التدمير الكامل أو الجزئي، أصبح توفير مقر مركزي آمن ومناسب أولوية قصوى لاستعادة الحد الأدنى من الاستقرار التنظيمي.

2. تأمين التجهيزات والمعدات المكتبية الأساسية

   - أجهزة حاسوب محمولة (لابتوبات) وأجهزة مكتبية
   - أثاث مكتبي وظيفي
   - أنظمة تخزين ونسخ احتياطي للبيانات
   - مستلزمات قرطاسية وطباعة
   - منظومة اتصالات وإنترنت مستقرة

3. الدعم اللوجستي والمالي المستدام لتمكين النقابة من مواصلة تقديم خدماتها القانونية الأساسية للمواطنين، ولاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطاع، والتي جعلت من استمرار عمل النقابة ركيزة أساسية للحفاظ على سيادة القانون وحق التقاضي وحرية الدفاع.

[53] مقابلة مع الأستاذ مظهر الحسنات، المصدر نفسه.

ثالثاً: نقابة المحامين الشرعيين

1. تأثير العدوان على التنظيم المهني واستمرارية العمل

خلال السنة الأولى من العدوان، واجهت النقابة صعوبات جمّة حالت دون صرف الاستحقاقات المالية للمحامين نتيجة النزوح الجماعي وانقطاع الاتصالات والخدمات المصرفية. وبعد مرور عام تقريباً، تمكن مجلس النقابة من التكيف التدريجي مع الواقع الجديد، وبدأ في دراسة أوضاع المتدربين واستئناف عمليات التسجيل في الدورات التدريبية والترخيص بالمزاولة.

مع دخول الهدنة الأولى، استأنفت النقابة برامج التدريب رغم التحديات الهائلة المتمثلة في ضعف شبكة الإنترنت وصعوبة التواصل في مناطق قطاع غزة، مما أعاق إثبات حضور المتدربين للدورات الإلزامية اللازمة للتقدم للامتحانات.

أما بالنسبة للمزاولين، فقد اتخذ المجلس قراراً بإعتبار المحامين المزاولين لعام 2023 مزاولين قانونياً لعام 2025، في حين تم تأجيل البت في أوضاع مزاولي عام 2024 إلى حين استكمال الدراسة وصدور القرارات النهائية[54].

في تموز/يوليو 2025، أُجري أول امتحان إلكتروني للمتدربين وحقق نسبة نجاح مرتفعة، تلاه إجراء المقابلات الشفوية في خان يونس ومدينة غزة. كما تم فتح باب الانتساب للنقابة أمام خريجي كليات الشريعة والقانون، مع خطة طموحة لاستكمال الدورات التدريبية والاختبارات لنحو (230) متدرباً بنهاية العام الجاري[55].

2. فقدان الملفات والأرشفة

قبل اندلاع العدوان بأسبوع واحد، كانت النقابة قد أكملت عملية أرشفة ملفات المزاولين بنسبة (70%) ضمن مشروع الرقمنة الجاري. إلا أن معظم البيانات الرقمية المخزنة قد فُقدت نتيجة تدمير السيرفرات والأقراص الصلبة جراء القصف المباشر[56].

---

[54] مقابلة أجرتها الباحثة/ فاتن لولو مع أ. محمد عبد الهادي "مدير نقابة المحامين الشرعيين"، 2025.
[55] مقابلة مع أ. محمد عبد الهادي، المصدر نفسه.
[56] مقابلة مع أ. محمد عبد الهادي، المصدر نفسه.

بعد الهدنة الأولى، تمكنت النقابة من إعادة أرشفة ما نسبته حوالي (90%) من الملفات الورقية المتوفرة، ووضعت خطة مستقبلية لأرشفة ملفات المتدربين رغم التكلفة المرتفعة والإمكانيات المالية واللوجستية المحدودة للغاية[57].

3. الأضرار المادية واللوجستية

تعرض مقر نقابة المحامين الشرعيين للقصف المتكرر خلال مراحل العدوان، مما أسفر عن أضرار جزئية في المرحلة الأولى. خلال فترة الهدنة الأولى، تم إجراء أعمال صيانة وإصلاح محدودة، إلا أن استئناف العمليات العسكرية أدى إلى تفاقم الأضرار بشكل كبير وفقدان العديد من المعدات والتجهيزات والممتلكات الأساسية.

في الوقت الراهن، تعمل النقابة بإمكانيات مادية ولوجستية بالغة الضعف، تكاد لا تكفي لتسيير الأعمال اليومية والإجراءات الروتينية بصورة منتظمة.

4. الخسائر البشرية

بلغ عدد الشهداء من أعضاء الهيئة العامة لنقابة المحامين **الشرعيين** ما لا يقل عن (100) شهيد، من بينهم **(3)** موظفين إداريين في جهاز النقابة[58].

5. التأثير على المحامين ومكاتبهم

رغم المحاولات المتكررة لإجراء إحصاء شامل، لم تكتمل بعد عملية التوثيق الدقيق للأضرار. وتشير البيانات الأولية إلى أن حوالي (95%) من مكاتب المحامين في مناطق رفح وخان يونس والشمال قد تعرضت للتدمير الكلي، في حين لحقت أضرار جزئية بمكاتب المنطقة الوسطى**[59]**.

أجمع المحامون الذين تم التواصل معهم على أن الغالبية العظمى من مكاتب المحاماة قد دُمرت تدميراً كاملاً، مما أدى إلى فقدان مصادر الدخل، وفقدان الملفات والوثائق المهنية، وعدم تلقي الدعم الكافي

[57] مقابلة مع أ. محمد عبد الهادي، المصدر نفسه.
[58] مقابلة مع أ. محمد عبد الهادي، المصدر نفسه.
[59] مقابلة مع أ. محمد عبد الهادي، المصدر نفسه.

خلال فترة الحرب، الأمر الذي أثر سلباً بشكل بالغ على قدرة المحامين على أداء واجبهم المهني، وعلى حق المواطنين في الدفاع وحرية الوصول إلى العدالة[60].

6. الاحتياجات المرحلية للعودة للعمل

تركز النقابة في المرحلة الراهنة على إعادة ترميم المباني والبنية التحتية وإعادة تأهيل الكوادر البشـــرية. والاحتياجات الأساسية والملحة كما أوردها مجلس القضاء الأعلى – غزة تشمل[61]:

- أجهزة حاسوب محمولة (لابتوبات) وأجهزة طباعة ونسخ.
- أنظمة مراقبة أمنية لحماية المقر والممتلكات.
- مصادر طاقة بديلة (خاصة منظومات الطاقة الشمسية) لضمان استمرار العمل في ظل انقطاع الكهرباء المتكرر.

ويهدف ذلك إلى اسـتعادة النقابة لمسـتوى عملها الطبيعي قبل العدوان، وتوفير الحد الأدنى من متطلبات العمل القانوني المهني لضـــمان اســـتمرار تقديم الخدمات القانونية والشـــرعية للمواطنين في أصـــعب الظروف.

[60] مقابلة اجراها الباحث/ محمود العجرمي مع د.احمد الجبالي" محامي"، 2025.
[61] مقابلة مع أ. محمد عبد الهادي، المصدر نفسه.

القسم الرابع : واقع الشرطة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون

أولا: واقع العمل الشرطي بعد الحرب

خلال فترة العدوان، تعرضـــت جميع مراكز الشـــرطة في محافظة غزة لتدمير كامل، شـــمل المباني والتجهيزات والمعدات والسجلات الورقية، مما أدى إلى شلل شبه تام في قدرة الشرطة على أداء مهامها الاعتيادية على مستوى المحافظة.

وبعد انتهاء المرحلة الأكثر حدة من العدوان، بدأت الأجهزة الشـــرطية في إعادة بناء المنظومة الأمنية تدريجياً، واستئناف استقبال الشكاوى والتبليغات، مع الأخذ في الاعتبار استمرار سيطرة قوات الاحتلال على بعض المناطق، واستمرار نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما يزيد من الضغط الهائل على المراكز الشرطية المتاحة حالياً[62].

1. المراكز الشرطية المتاحة حاليًا

تم إنشاء **ستة** مراكز شرطة بديلة مؤقتة بأدنى مستويات الإمكانيات والمساحة، وهي[63]:

- مركز الزيتون (في منطقة عسقولة).
- مركز الشجاعية (في مكتب المعاهد الأزهرية).
- مركز التفاح (في مدرسة عبد الفتاح حمود).
- مركز الشيخ رضوان (في المركز القديم بمنطقة المقوسي).
- مركز الشاطئ (في منتزه المسجد الأبيض).
- مركز الرمال (في مبنى قديم بمنطقة الرمال).

وفي كل مركز من هذه المراكز، تم تهيئة مكتب تحقيق مخصص لاستقبال الشكاوى وتصنيفها وفق الآتي[64]:

- **الشـــكاوى البســـيطة والنزاعات الخفيفة:** يتم تحويلها إلى الشـــرطة المجتمعية أو لجان الإصلاح والتحكيم المجتمعي للمعالجة الودية.
- **الشكاوى الجسيمة** (جرائم القتل، الاعتداءات الخطيرة، الجرائم الكبرى)**:** تُحال مباشرة إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

---

[62] مقابلة أجرتها الباحثة/ فاتن لولو مع محافظ شرطة طوارئ غزة

[63] مقابلة مع محافظ شرطة طوارئ غزة، المصدر نفسه.

[64] مقابلة مع محافظ شرطة طوارئ غزة، المصدر نفسه.

2. التوقيف والإجراءات القانونية

تم تهيئة سجن اليرموك كسجن مؤقت لاستيعاب ما يقارب **(100)** موقوف في نطاق محافظة غزة. ورغم ذلك، لا يزال السجن غير مطابق للمعايير الدولية والوطنية المثلى من حيث المساحة والتهوية والظروف الصحية واللوجستية.

وتعمل الشرطة، بالتنسيق الدائم والمستمر مع النيابة العامة والجهاز القضائي، على وضع وتطبيق آلية واضحة ومنضبطة لإجراءات التوقيف، بما يكفل احترام كافة الضمانات القانونية والإجرائية، مع وجود خطة لتفعيل هذه الآلية بشكل كامل خلال الفترة القريبة القادمة[65].

3. حالة الملفات والسجلات

لم تتعرض السجلات والملفات للفقدان الكلي، حيث كانت جميع الشكاوى والإجراءات مؤرشفة إلكترونياً قبل العدوان. وقد تم الحفاظ على قاعدة البيانات الرقمية، بما في ذلك سجلات التواصل مع الجهات القضائية والنيابية، مما يتيح متابعة القضايا واسترجاع المعلومات بسرعة وكفاءة نسبية[66].

4. الاحتياجات الحالية لقطاع الشرطة[67]

- إعادة إعمار وتأهيل المقرات الشرطية الرئيسية التي دُمرت بالكامل.
- تعويض الكوادر البشرية التي استشهدت أو أصيبت بكوادر جديدة مؤهلة.
- توفير اللوجستيات الأساسية، وعلى رأسها: السيارات الشرطية، وسائل الاتصال، المعدات التقنية، والتجهيزات اللازمة لضمان استمرارية أداء المهام الأمنية والقانونية.

---

[65] مقابلة مع محافظ شرطة طوارئ غزة، المصدر نفسه.
[66] مقابلة مع محافظ شرطة طوارئ غزة، المصدر نفسه.
[67] مقابلة مع محافظ شرطة طوارئ غزة، المصدر نفسه.

ثانيا: واقع الشرطة المجتمعية

رغم الظروف الاستثنائية والصعوبات الهائلة التي فرضها العدوان، استمرت الشرطة المجتمعية في أداء مهامها دون توقف، بل برزت كإحدى أبرز الجهات الفاعلة في حفظ السلم الأهلي، والتدخل السريع لحل النزاعات، وصون الحقوق في ظل انهيار الكثير من الهياكل التقليدية[68].

1. آليات العمل والتنسيق المجتمعي خلال الحرب

اعتمدت الشرطة المجتمعية ثلاث قنوات رئيسية للعمل[69]:

- التنسيق الوثيق مع العشائر ولجان الإصلاح والتحكيم، بما ينسجم مع الأعراف المجتمعية ويعزز الدور التكميلي للعدالة الرسمية.
- العلاقة المباشرة واليومية مع المواطنين، خاصة في مخيمات الإيواء والمناطق المكتظة.
- الانتشار الميداني المرن، من خلال تخصيص نقطة أو مكتب للشرطة المجتمعية في كل مخيم إيواء رئيسي، مما ضمن سرعة الاستجابة والتدخل الفوري.

2. إعادة تنظيم وتوحيد العمل خلال فترة الهدنة

مع بدء الهدنة الأولى، تم إعادة ترتيب وتفعيل جهاز الشرطة المجتمعية، وكان من أوائل الأجهزة الأمنية التي نجحت في توحيد عملها على مستوى المحافظات الخمس، مما عزز التنسيق الداخلي ووحد الإجراءات المتبعة في التعامل مع الشكاوى والنزاعات[70].

3. طبيعة الشكاوى والقضايا التي تعالجها الشرطة المجتمعية

تنقسم الشكاوى الرئيسية إلى[71]:

- **الخلافات الأسرية والبسيطة** :يتم احتواؤها ومعالجتها ودياً مع توثيق رسمي، ويُصطحب كل طرف بمحامٍ لضمان حفظ الحقوق القانونية.
- **المشكلات الممتدة والمعقدة** :خاصة قضايا الأزواج، الأرامل، والنزاعات طويلة الأمد التي تتطلب متابعة اجتماعية وقانونية مستمرة.

[68] مقابلة أجرتها الباحثة/ فاتن لولو مع مدير الشرطة المجتمعية
[69] مقابلة مع مدير الشرطة المجتمعية، المصدر نفسه.
[70] مقابلة مع مدير الشرطة المجتمعية، المصدر نفسه.
[71] المرجع السابق

- **قضـــايا الزواج والطلاق الناجمة عن الحرب** :شـــهدت فترة الحرب انتشـــاراً كبيراً للزواج، تبعه ارتفاع ملحوظ في معدلات الطلاق، مما جعل هذه القضـــــايا من أكثر الملفات شـــيوعاً أمام الشرطة المجتمعية.

4. الإحالات القضائية ونطاق الاختصاص

تتلقى الشرطة المجتمعية الشكاوى المحالة من:

- المحاكم الشرعية.
- النيابة العامة.
- المحاكم المدنية.

إضـافة إلى الشكاوى المباشرة من المواطنين، مما يعكس الدور التكميلي المهم الذي تضـطلع به في دعم المنظومة القضائية الرسمية في ظل الظروف الاستثنائية.

5. تفعيل دائرة الأسرة والطفولة

تم تفعيل دائرة الأسـرة والطفولة ضـمن جهود تعزيز الحماية الاجتماعية، بهدف التعامل المتخصـص مع القضـايا الحسـاسـة المتعلقة بالنسـاء والأطفال، خاصـة ضـحايا العنف الأسـري وآثار الحرب على الفئات الأكثر هشاشة[72].

6. الاحتياجات والتحديات

على الرغم من الجهود المبذولة، تبرز حاجة ملحّة إلى[73]:

- تدريب وتأهيل مكثف لكوادر الشـرطة المجتمعية في مجالات: الدعم النفسـي–الاجتماعي، إدارة النزاعات، والتعامل مع ضحايا العنف الأسري في سياق النزاعات المسلحة.
- تطوير آليات عمل مرنة ومتكيفة مع السياقات الطارئة والأزمات الإنسانية الممتدة.

[72] مقابلة مع مدير الشرطة المجتمعية، المصدر نفسه.
[73] مقابلة مع مدير الشرطة المجتمعية، المصدر نفسه.

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

أدى العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة (2023–2025) إلى إحداث تدمير منهجي وشبه كامل لمنظومة العدالة بمكوناتها المختلفة، مما أفضى إلى أزمة هيكلية غير مسبوقة في قدرة الجهاز القضائي والقانوني على أداء وظائفه الأساسية، وشكّل انتهاكاً جسيمًا ومستمرًا لحق الشعب الفلسطيني في الوصول إلى العدالة وسيادة القانون، وهي حقوق مكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويمكن إبراز أهم النتائج الرئيسية على النحو التالي:

1. تدمير البنية التحتية القضائية والشرطية بشكل شبه كامل

– تعرضت غالبية مقرات المحاكم النظامية والشرعية، والنيابات العامة، ونقابات المحامين، ومراكز الشرطة للهدم الكلي أو الجسيم، أو النهب المنظم، أو الحرق المتعمد، أو وضعها خارج نطاق الوصول بسبب السيطرة العسكرية (خاصة شمال غزة ورفح وأجزاء من خان يونس).

– بقيت نسبة ضئيلة جداً من المقرات قابلة للاستخدام الجزئي والمؤقت (أبرزها مجمع محاكم دير البلح).

2. فقدان واسع النطاق للأرشيف والوثائق

– دُمّر الأرشيف الورقي في معظم المؤسسات بشكل كامل أو شبه كامل.

– نجحت بعض المؤسسات في الحفاظ على نسب متفاوتة من الأرشيف الإلكتروني (أعلى نسبة في نقابة المحامين النظاميين، وفي المحاكم النظامية للقضايا)، إلا أنها تبقى غير كافية لاستعادة الوضع السابق بسهولة.

3. خسائر بشرية فادحة في الكوادر القانونية والقضائية

– استشهاد 28 فرداً من الجهاز القضائي النظامي (10 قضاة و18 موظفاً).

– استشهاد 244 محامياً نظامياً (نسبة تفوق 4.7% من إجمالي الأعضاء).

– استشهاد ما لا يقل عن 100 عضو من نقابة المحامين الشرعيين.

– نزوح دائم أو شبه دائم لنسب كبيرة جداً من القضاة والمحامين والموظفين الإداريين (تتجاوز 80% في بعض القطاعات).

4. تفاوت كبير في درجة الصمود المؤسسي

– أظهرت المحاكم الشرعية قدرة استثنائية على الصمود واستمرارية العمل، حيث واصلت تقديم عشرات الآلاف من معاملات التوثيق والإثباتات الشرعية (أكثر من 81 ألف معاملة خلال النصف الأول من 2025) من خلال نقاط عمل مؤقتة وآليات ميدانية مرنة.

– في المقابل، شهدت المحاكم النظامية والنيابات العامة شللاً شبه تام، مع اقتصار النشاط على بعض المعاملات المستعجلة جداً وبعض قرارات تمديد التوقيف.

5. انهيار شبه كامل لمنظومة إنفاذ القانون الجنائي

– تدمير كامل لمراكز الشرطة التقليدية وتقليصها إلى 6 مراكز بديلة بإمكانيات بدائية.

– قدرة محدودة للغاية على التحقيق والتوقيف والتنفيذ.

– برزت الشرطة المجتمعية كعامل استقرار نسبي مهم في معالجة النزاعات البسيطة والأسرية، إلا أنها لا تستطيع تعويض غياب المنظومة الرسمية الجنائية.

6. تفاقم هشاشة الفئات الأكثر ضعفاً

– واجهت النساء والأطفال والأرامل واليتامى وأسر الشهداء والمفقودين عقبات هائلة في إثبات الحقوق الأساسية (نسبة، حضانة، وصاية، نفقة، إرث، إثبات وفاة/زواج/طلاق).

– شكّل ذلك انتهاكاً مركباً لحقوقهم في الحماية والوصول إلى العدالة، وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بحماية الفئات الهشة.

7. الاحتياجات المالية واللوجستية ضخمة ومتعددة الأبعاد

– تقديرات إعادة إعمار المحاكم النظامية وحدها تصل إلى حوالي 35 مليون دولار.

– خسائر نقابة المحامين النظاميين تقدر بحوالي 7 ملايين دولار.

– حاجة ملحة لمقرات بديلة، أجهزة حاسوب، طاقة شمسية، مركبات، إنترنت مستقر، أثاث أساسي، دعم مالي تشغيلي منتظم، برامج دعم نفسي، وتأهيل كوادر.

إن منظومة العدالة في قطاع غزة تواجه حالياً أزمة وجودية متعددة الأبعاد (مادية، بشرية، إجرائية، أمنية، نفسية)، تفوق في شدتها وشمولها أي أزمة سابقة مرت بها السلطة القضائية الفلسطينية.

في حين أظهر القضاء الشرعي والشرطة المجتمعية قدرة لافتة على الصمود والتكيف النسبي، فإن المنظومة النظامية (محاكم – نيابة – شرطة تقليدية) تعاني شللاً هيكلياً يهدد بانهيار فعلي لسيادة القانون الرسمي إذا لم يتم التدخل بسرعة وعلى نطاق واسع ومنسق.

إعادة بناء منظومة العدالة في قطاع غزة ليســـت مجرد عملية ترميم مادي، بل تمثل ضـــرورة وطنية واستراتيجية للحفاظ على النسيج الاجتماعي، منع الفوضى القانونية، حماية الفئات الهشة، واستعادة الحد الأدنى من الثقة في الدولة والنظام القانوني.

يتطلب ذلك تدخلاً دولياً ووطنياً عاجلاً ومســـتداماً، يجمع بين الدعم المالي الكبير، والدعم التقني، والحماية الأمنية، والدعم النفسي–الاجتماعي للكوادر، في إطار استراتيجية وطنية شاملة لإعادة الإعمار القضائي والقانوني.

ثانياً: التوصيات

في ضـــوء الدمار الشـــامل الذي لحق بمنظومة العدالة (محاكم نظامية وشـــرعية، نيابات عامة، نقابات محامين، أجهزة شـرطة وشـرطة مجتمعية)، والخسـائر البشـرية والمادية والوثائقية الهائلة، يُقترح مجموعة توصيات متكاملة ومترابطة تهدف إلى استعادة الحد الأدنى من سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية، مع مراعاة الظروف الاستثنائية والاحتياجات الإنسانية الملحة وهي مفصلة على النحو التالي:

1. **توفير مقرات بديلة مؤقتة**

- اسـتئجار أو تخصـيص مبانٍ عامة (بلديات، مدارس، مؤسـسـات أهلية) كمقار مؤقتة للمحاكم والنيابات.
- اعتماد توزيع جغرافي مرن لتخفيف أعباء الوصول على المواطنين.

2. **العمل على إطلاق برنامج طوارئ لدعم القضاء الشرعي**

- تمويل مباشر لتوسيع نقاط العمل الحالية.
- توفير مركبات، طاقة شمسية، وأجهزة حاسوب لضمان استمرارية الخدمات الأسرية العاجلة.

3. **دعم عاجل للكوادر البشرية**

- صرف مخصصات مالية طارئة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين المتضررين.
- توفير دعم نفسي واجتماعي متخصص للعاملين في قطاع العدالة.

4. **إعادة تمكين نقابة المحامين**

- دعم إعادة تأهيل مقار النقابة.
- توفير صندوق دعم للمحامين المتضررين.
- إشراك النقابة في برامج المساعدة القانونية المجانية للفئات الهشة.

8. **تفعيل الشرطة المجتمعية بشكل أوسع وتوسيع صلاحياتها**

- توسيع صلاحياتها في الوساطة وتسوية النزاعات البسيطة.
- ربطها رسمياً بالقضاء الشرعي والنظامي كآلية مساندة مؤقتة.

9. **تعزيز وتأهيل الكوادر البشرية والدعم النفسي والأمني**

- برنامج توظيف وتدريب طارئ لتعويض الخسائر البشرية الفادحة في صفوف القضاة، أعضاء النيابة، المحامين والموظفين الإداريين.
- اعتماد برامج دعم نفسي وتأهيل مهني مستمرة ومستدامة لجميع العاملين في قطاع العدالة، لمعالجة الصدمات النفسية واستعادة الكفاءة المهنية.

10. **حماية الفئات الأكثر هشاشة وضمان وصولها إلى العدالة**

- إنشاء آليات طوارئ قانونية وإدارية سريعة لحماية حقوق النساء والأطفال والأرامل واليتامى وأسر الشهداء والمفقودين، تشمل:
  - تسريع إجراءات الوصاية والحضانة والنفقة والإرث
  - توفير خدمات قانونية مجانية ومتنقلة
  - نقاط توثيق ميدانية في مخيمات الإيواء
- تفعيل وتوسيع دور دائرة الأسرة والطفولة بالتنسيق مع المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني.